أنباء مصرية

أكد مساندة إرادة وخيارات الشعب الشقيق في صياغة مستقبل بلاده

السيسي لحمدوك: مصر حريصة على عودة السودان لدوره الطبيعي

القاهرة ـ خديجة حمودة

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي، دعم مصر الكامل لأمن واستقرار السودان، ومساندتها لإرادة وخيارات الشعب السوداني «الشقيق» في صياغة مستقبل بلاده، والحفاظ على مؤسسات الدولة، واستعدادها لتقديم جميع سبل الدعم للأشقاء في السودان في هذا الخصوص.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس السيسي أمس د.عبدالله حمدوك، رئيس وزراء السودان، بحضور كل من: د.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ود.محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وسامح شكري، وزير الخارجية، ود.محمد معيط، وزير المالية.

وصرح السفير بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس هنأ د.عبدالله حمدوك على توليه منصبه، والإعلان عن تشكيل الحكومة السودانية الجديدة، مؤكدا على الروابط الأزلية التي تجمع شعبي وادي النيل، والترابط التاريخي بين مصر والسودان، ووحدة المصير والمصلحة المشتركة.

كما أعرب الرئيس عن التقدير لنجاح السودان في تجاوز المرحلة الراهنة المهمة من تاريخه، وبدء مسار العمل الحقيقي نحو تحقيق آمال وتطلعات الشعب السوداني «الشقيق» في التنمية، مؤكدا حرص مصر على عودة السودان لدوره الطبيعي في محيطه الإقليمي والعربي والأفريقي، فضلا عن مواصلة التعاون والتنسيق مع السودان في كافة الملفات محل الاهتمام المتبادل، والدفع نحو سرعة تنفيذ المشروعات التنموية المشتركة، كالربط الكهربائي وخط السكك الحديدية، بما يحقق الرخاء والتقدم لشعبي البلدين، وذلك في إطار ثابت من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

من جانبه، أكد رئيس الوزراء السوداني، التقارب الشعبي والحكومي الراسخ بين مصر والسودان، مشيدا بالجهود القائمة المتبادلة للارتقاء بأواصر التعاون المشترك بين البلدين، مثمنا الدعم المصري المخلص، ثنائيا وإقليميا ودوليا، للحفاظ على سلامة واستقرار السودان في ظل المنعطف التاريخي الهام الذي يمر به، بما أسهم في تجاوز السودان لصعوبات تلك المرحلة، مع الإعراب عن التطلع للاستفادة خلال المرحلة الحالية من الخبرات المصرية في مجال المشروعات التنموية والإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

كما استعرض رئيس الوزراء السوداني ـ خلال اللقاء ـ تطورات الأوضاع في بلاده، والجهود المبذولة للتعامل مع المستجدات في هذا الصدد، معربا في هذا الخصوص عن تقدير بلاده للدور الريادي لمصر بالمنطقة والقارة، خاصة من خلال رئاستها الحالية للاتحاد الأفريقي، والذي أفضى مؤخرا إلى صدور قرار رفع تعليق عضوية السودان داخل الاتحاد، وساهم بالتبعية في دفع الجهود القائمة لمؤازرة السودان على النجاح في تحقيق استحقاق المرحلة الراهنة.

وتم التوافق بين الجانبين ـ خلال اللقاء ـ حول استمرار التنسيق المتبادل، والتشاور المكثف بهدف دفع التعاون المشترك لصالح البلدين والشعبين، عن طريق الاستغلال الأمثل للفرص والآليات المتاحة لتعزيز التكامل بينهما على مختلف الأصعدة، لاسيما الاقتصادية والتجارية، وكذا الربط الكهربائي والربط السككي، إلى جانب دعم وبناء القدرات السودانية في جميع القطاعات.

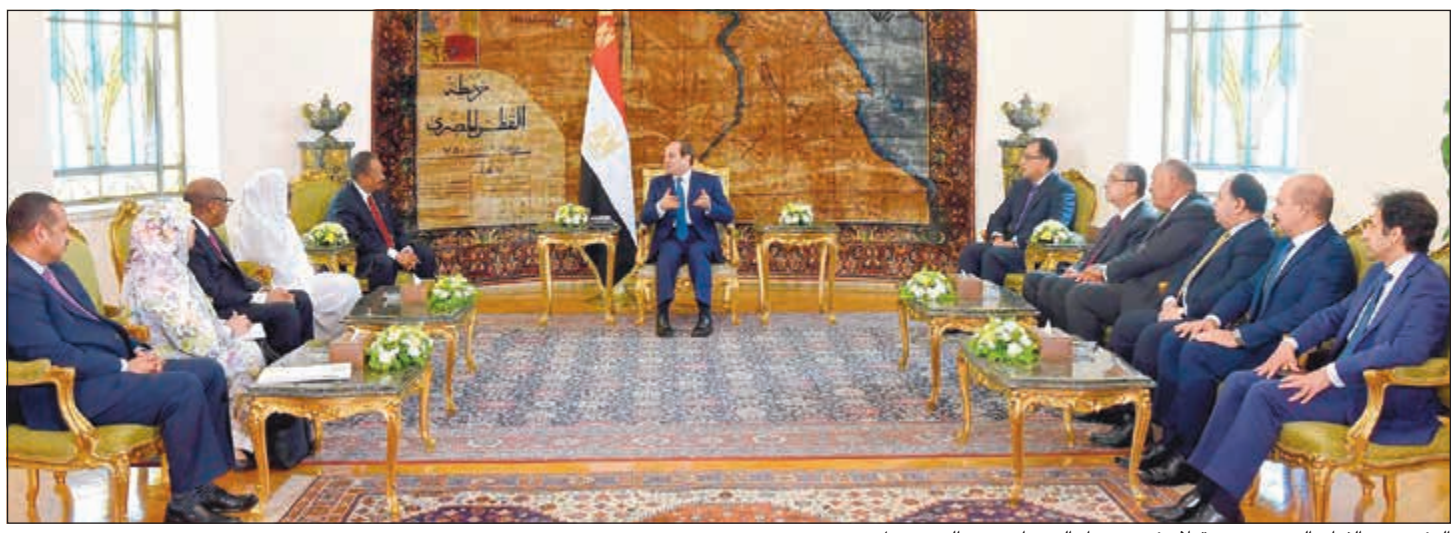
الرئيس عبدالفتاح السيسي مستقبلا رئيس وزراء السودان د.عبدالله حمدوك

«الإسكان»: الثلاثاء المقبل.. بدء التسجيل وسداد جدية الحجز لوحدات «JANNA» و«سكن مصر» بالمدن الجديدة

القاهرة ـ ناهد إمام

صرح د.عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بأنه سيبدأ يوم الثلاثاء المقبل 2019/9/24، التسجيل وسداد جدية الحجز للوحدات السكنية التي تطرحها وزارة الإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بمشروعي «JANNA» للإسكان الفاخر، و«سكن مصر» للإسكان المتوسط، بالمدن الجديدة.

وأوضح الوزير أن تسجيل البيانات والحجز يتم من خلال الموقع الإلكتروني (www.hdb_reservation.com)، مشيرا إلى أن الوحدات السكنية المطروحة بمشروع «JANNA» للإسكان الفاخر، موزعة بالمدن التالية (6 أكتوبر ـ الشيخ زايد ـ القاهرة الجديدة ـ المنصورة الجديدة ـ دمياط الجديدة)، بينما تتوزع الوحدات المطروحة بمشروع «سكن مصر» للإسكان المتوسط، بمدن (6 أكتوبر ـ العبور ـ بدر ـ القاهرة الجديدة ـ المنيا الجديدة ـ المنصورة الجديدة ـ غرب قنا).

«زيادة نفقة المطلقة» من 500 إلى 1500 جنيه يتصدر أجندة البرلمان في دورته الجديدة

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

تصدر مشروع قانون يمنح المرأة المطلقة نفقة شهرية 1500 جنيه بدلا من 500 جنيه فقط حاليا قائمة الأجندة التشريعية لمجلس النواب في دورته البرلمانية الجديدة وتعديل القانون الخاص به بعد 19 عاما من صدوره ويعد البديل التشريعي الاول لمساعي إصدار قانون يلزم المقبلين على الزواج بإصدار وثيقة تأمين لصالح الزوجة الذي يمثل عبئا ثقيلا على الراغبين في الزواج.

وأعلن خالد حنفي عضو لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب، عن تقدمه بمشروع قانون بتعديل القانون 11 لسنة 2000 الخاص بصندوق تأمين الأسرة لرفع نسبة تحصيل الرسوم الخاصة بالزواج والطلاق وزيادة نفقة الزوجة المطلقة بدلا من 500 جنيه لتضاعف لـ 1500 جنيه في أكتوبر المقبل بدور الانعقاد الخامس وقال انه حصل على النصاب القانوني اللازم لتقديمه بما يزيد على 60 نائبا وقعوا عليه.

وأضاف حنفي ان هذا الصندوق يتضمن تحصيل مبالغ عن حالات الزواج والطلاق من الأشخاص المقبلين على الزواج او الطلاق وإيداعها في بنك ناصر الاجتماعي لتصرف منه هذه المبالغ على السيدات المطلقات.

وأشار إلى أن بنود مشروع قانون صندوق تأمين الأسرة تم إصداره منذ عام 2000 فأصبح غير متواكب من تطورات العصر والظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد، ولذلك من الضروري إعادة تعديل هذه البنود لتتواكب مع تطور العصر.

وأكد أن تعديل هذا القانون سيجعل من غير الضروري استحداث مشروع قانون جديد يضيف أعباء جديدة على الزوج لأن الهدف من الزواج التيسير والمودة والرحمة وليس الهدف منه وضع عقبات جديدة تهدد إنشاء هذه الرابطة الأسرية.

يأتي ذلك بعد أن وضعت الهيئة العامة للرقابة المالية، اللمسات النهائية على مشروع قانون جديد بشأن التأمين الموحد، استعدادا لعرضه على مجلس الوزراء ومن ثم أخذ الرأي عليه وإرساله إلى مجلس النواب في دور الانعقاد المقبل والأخير والذي يبدأ أكتوبر المقبل لمناقشته وإقراره.

وقال خالد النشار، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في تصريحات صحافية، إنهم يدرسون إصدار وثيقة تأمين إجباري ضد مخاطر الطلاق، والتي بموجبها يسدد الزوج قيمتها التي تحدد وفقا لكل حالة على أقساط محددة يتم الاتفاق عليها قبل الزواج، على أن يتم صرفها للزوجة المطلقة بعد توقيتات محددة من الطلاق.

وزير الخارجية الفلسطيني: مستعدون للتفاوض مع أي رئيس وزراء إسرائيلي جديد

نتائج الانتخابات تعمق أزمة نتنياهو والقائمة العربية «القوة الثالثة» في الكنيست

عواصم ـ وكالات: أظهرت النتائج غير الرسمية شبه النهائية لانتخابات الكنيست الإسرائيلي، تقاربا شديدا بين رئيس الوزراء زعيم حزب الليكود اليميني المتطرف بنيامين نتنياهو وخصمه الرئيسي الذي يقود تحالف «ازرق ابيض» الوسطي بيني غانتس، ما يعني أنه لن يكون من السهل على أي منهما تشكيل الحكومة القادمة.

وأظهرت النتائج غير النهائية، لثاني انتخابات تشهدها إسرائيل في خمسة أشهر، حصول نتنياهو زعيم حزب «الليكود» على 31 مقعد وغانتس زعيم حزب «أزرق أبيض» على 32 مقعدا في الكنيست المؤلف من 120 مقعدا.

وتعين أن يتمكن المرشح لقيادة الحكومة القادمة من تشكيل تحالف يضمن ما لا يقل عن 61 من مقاعد البرلمان.

وتظهر النتائج أن طريق كل من نتنياهو وجانتس لن يكون ممهدا لتشكيل تحالف، بعدما حصل تيار «يسار ـ الوسط» الذي يمكن أن يدعم غانتس على 55 مقعدا بينما حصل تيار الأحزاب اليمينية والدينية الذي قد يدعم نتنياهو على 56 مقعدا. وتشير النتائج إلى حصول حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني بزعامة أفيغدور ليبرمان على تسعة مقاعد، وينظر إلى الحزب باعتبار أنه سيشكل الكفة المرجحة فيما يتعلق بتشكيل الحكومة القادمة. وتتأهب «القائمة المشتركة» التي تنضوي تحتها الأحزاب العربية في إسرائيل لتأتي في المرتبة الثالثة حيث حصلت على 13 مقعدا. ويدعم «أزرق أبيض» و«إسرائيل بيتنا» إمكانية تشكيل حكومة وحدة تشمل الحزبين إلى جانب حزب «الليكود». ويؤكد «أزرق أبيض» أنه لن يتحالف مع الليكود إلا في حالة لم يعد نتنياهو زعيما له. وقال ليبرمان بوضوح إنه سيدعم توجه حكومة وحدة وطنية.

ويتعين على نتنياهو أن يلجأ إلى ليبرمان، الذي له شروط لقبول هذا التحالف اهمها الغاء استثناء اليهود المتشددين (الحريديم) من الخدمة العسكرية.

اما بيني غانتس فيمكنه الحصول على ترشيحات كافية والتحالف مع الاحزاب الصغيرة ليصل إلى 61 مقعدا، لكن طريقه يبدو صعبا.

ويحتاج غانتس إلى دعم حزبين يساريين أصغر، إضافة إلى دعم القائمة المشتركة.

إلى ذلك، أعلن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أن السلطة الفلسطينية مستعدة للتفاوض مع أي رئيس حكومة إسرائيلية جديدة تنبثق من الانتخابات التشريعية التي جرت الثلاثاء.

وقال المالكي للصحافيين في أوسلو امس «نحن نحترم النتيجة الديموقراطية للانتخابات في إسرائيل، من سيتمكن من تشكيل حكومة، فنحن مستعدون للجلوس معه من أجل استئناف المفاوضات».

وأضاف «بما أننا لم نتدخل في الحملة الانتخابية ولا في نتيجة الانتخابات، فنحن لن نتدخل في تشكيل حكومة محتملة في إسرائيل».

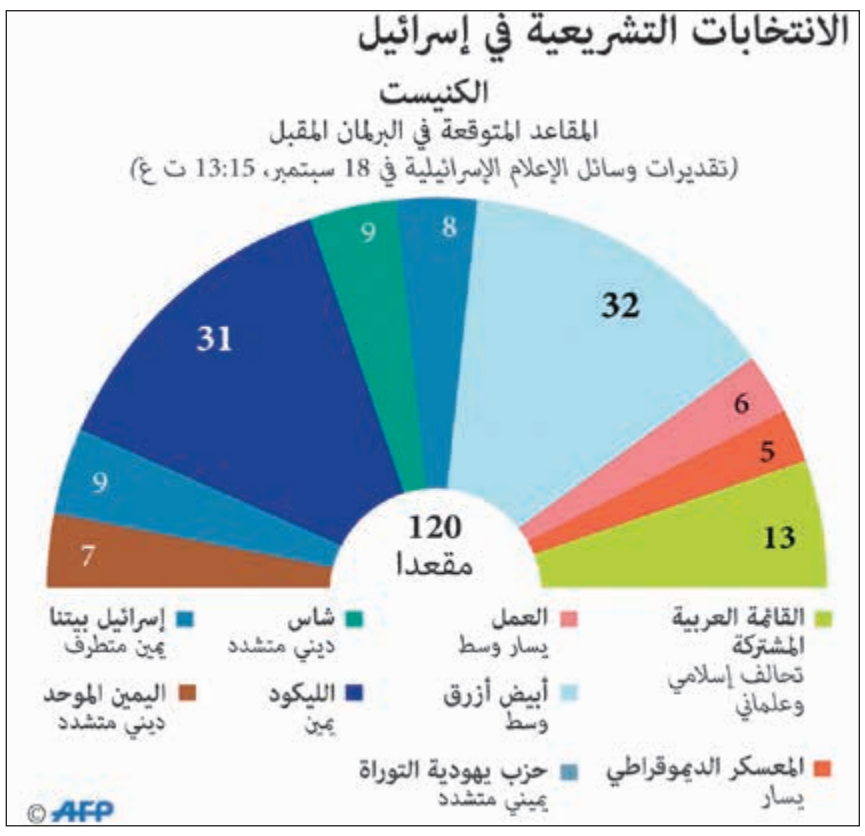

تحليل إخباري

قراءة سياسية في النتائج الأولية لانتخابات إسرائيل

استنادا الى تجربة حصلت قبل أشهر، يبدو التحفظ في تقييم نتائج الانتخابات الإسرائيلية مبررا. ففي انتخابات أبريل الماضي احتفل الجنرال بني غانتس بالفوز بعد نشر نتائج أولية، ولكن أمله خاب لاحقا وسخر منه بنيامين نتنياهو معلنا أنه هو الذي حقق نصرا انتخابيا، ليتبين لاحقا أنه نصر غير مكتمل. فلم يستطع نتنياهو تشكيل حكومة وقاد إسرائيل الى الانتخابات ثانية. ولكن استنادا الى الأرقام شبه النهائية بانتظار صدور النتائج الرسمية، يمكن رسم صورة تقريبية للنتائج السياسية وللمشهد وخارطة القوى، ولمستقبل نتنياهو في الدرجة الأولى. وبعد فرز 92٪ من الأصوات، جاءت النتائج على الشكل التالي:

ـ حصل حزب «أزرق ـ أبيض»، أي حزب الجنرالات بزعامة بيني غانتس على 32 مقعدا، ـ حصل «الليكود» برئاسة نتنياهو على 31 مقعدا. ـ «القائمة العربية المشتركة» في المرتبة الثالثة 13 مقعدا، ـ حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان 9 مقاعد، ـ 9 مقاعد لكل من «شاس» و«يهدوت هتوراه» وحزب «يمينا»، ـ 5 مقاعد لكل من حزب «العمل» و«ميرتس» اليساري.

ماذا تعني هذه الأرقام سياسيا وعمليا؟!

1ـ خرج نتنياهو من الانتخابات خاسرا لمجرد أنه لم يحقق فوزا واضحا يتيح له تشكيل الحكومة. من جهة لم يحقق المرتبة الأولى ولم يتصدر النتائج، ومن جهة ثانية لم يضمن مع اليمين المتطرف أكثرية الـ 61 صوتا التي تتيح له الحصول على تكليف لتشكيل الحكومة، وحتى لو جاءت النتائج النهائية تعلن تعادلا أو تقدما ضعيفا لنتنياهو، فإنه يواجه أزمة تشكيل الحكومة، وقد حُشر في زاوية الخيارات الصعبة.

2ـ بيني غانتس هو الشخصية السياسية الصاعدة في إسرائيل، ولكن ليس بدرجة كافية تكرسه زعيما أو رئيسا للحكومة.

3ـ أفيغدور ليبرمان هو الرابح الأكبر، بعدما بات في يده مفتاح تشكيل الحكومة، وهو الذي يعطي الأكثرية لـ «نتنياهو» أو لـ «غانتس»، أي إنه بات القوة السياسية المرجحة.

4ـ «القائمة العربية» دخلت على الخط وفي معادلة الحكومة الجديدة كصوت مؤثر وداعم.

5ـ مع ظهور تعادل (من دون ليبرمان) بين معسكرين كبيرين: معسكر اليمين ومعسكر الوسط واليسار، فإن الاحتمالات والخيارات تتصدرها «حكومة وحدة وطنية» بين نتنياهو وغانتس، مع وجود عقبات عدة تعترض سبيل قيام مثل هذه الحكومة. رئاستها لمن تكون (مع إمكانية تطبيق المداورة)، توزيع الحقائب، وأي برنامج سياسي.

6ـ نتنياهو هو الخاسر الأول مع خيارات محدودة ومكلفة: ـ إما أن يوافق على حكومة وحدة مع غانتس والوسط. ـ وإما أن يدفع باتجاه «حكومة يمين»، مع الحاجة الى ليبرمان والانصياع لشروطه، مع العلم أن ليبرمان يفضل حكومة يمين برئاسة «الليكود» ولكن مع شخصية أخرى غير نتنياهو.

أما احتمال إعادة الانتخابات لمرة ثالثة نتيجة أزمة تشكيل الحكومة، فإنه احتمال مستبعد تماما. فالرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين أعلن أنه سيبذل كل ما بوسعه من أجل أن يتم تشكيل حكومة، والامتناع عن معركة انتخابية ثالثة في هذه السنة، موجها تحذيرا إلى نتنياهو الذي يتوقع أن يتصرف مرة أخرى بالطريقة ذاتها، ويحاول منع أي إمكانية لتشكيل حكومة من دونه. الرئيس الإسرائيلي لن يعطي نتنياهو التكليف إلا إذا حصل على 61 توصية، فقد سبق له أن أعطى التكليف لنتنياهو، وعندما فشل هذا في تشكيل الحكومة، رفض إعادة كتاب التكليف، والتف على رئيس الدولة باللجوء إلى الكنيست، وسن قانونا خاصا فرض بموجبه على الجميع التوجه إلى انتخابات جديدة.

أوروبا تدعو لندن للتفاوض «بجدية» خشية «بريكست» بلا اتفاق

عواصم ـ وكالات: قبل ستة أسابيع من موعد تنفيذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست»، حذر مسؤولو الاتحاد الأوروبي من «خطر واقعي جدا» يتمثل في الخروج بلا اتفاق بعد اللقاء غير المثمر الذي عقد بين الجانبين امس الاول، ودعوا لندن إلى التفاوض «بجدية».

وحذر رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر في مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ امس من أن «خطر عدم التوصل إلى اتفاق يبقى واقعيا جدا. قد يكون ذلك خيار المملكة المتحدة لكنه لن يكون أبدا خيار الاتحاد الأوروبي».

وخلال خطابه الذي استمر ست دقائق، قاطعه مرارا النواب الأوروبيون البريطانيون المؤيدون لبريكست الذين وصفهم يونكر متهكما بأنهم من «معجبيه».

وأكد يونكر أنه مازال يعتبر ان التوصل إلى اتفاق «مازال مرغوبا به وما زال ممكنا».

وتابع «لست متأكدا من أننا سننجح، بقي لدينا وقت قصير جدا، لكنني متأكد من أنه يجب علينا أن نحاول».

من جهته، توجه كبير المفاوضين الأوروبيين ميشال بارنييه إلى النواب البريطانيين في البرلمان الأوروبي قائلا «يجب أن يحاسبكم المواطنون البريطانيون... المواطنين البريطانيين مثل المواطنين الأوروبيين الآخرين يمتلكون حق معرفة الحقيقة بشأن عواقب بريكست، كل العواقب التي تتسم بخطورة أكبر (...) لا تريدون قولها».

وقال بارنييه محذرا «بالتأكيد لا يتعلق الأمر بالتظاهر بأننا نتفاوض»، في انتقادات مبطنة لبوريس جونسون المتهم في بلده بعدم الجدية في المفاوضات.

وأشار الى إنه «في هذه المفاوضات الاستثنائية والمعقدة (...) من مسؤوليتنا مواصلة هذه العملية بتصميم وبصدق»، مشددا على «الحاجة إلى حلول يمكن تطبيقها قانونيا» حول الوضع في إيرلندا البلد الوحيد الذي يتقاسم حدودا برية مع المملكة المتحدة.

وتطالب لندن بإلغاء «شبكة الأمان» التي أدرجت لمنع العودة إلى حدود مادية بين إيرلندا الشمالية المقاطعة البريطانية وجمهورية إيرلندا.

وفي هذه الحالة، يطلب الاتحاد من لندن حلولا بديلة «لشبكة الأمان» التي تبقي المملكة المتحدة في «أرض جمركية موحدة» في غياب حلول أخرى.

وفي هذا الصدد، قال بارنييه محذرا «هذا لا يكفي ليوضحوا لنا لماذا يريدون إلغاء شبكة الأمان»، موضحا أن وراء هذه الآلية «ضمانات عملية جدا يحتاج إليها كل المواطنين الإيرلنديين» وكذلك من أجل «صحة وأمان المستهلكين في الدول الـ 27».

لمشاهدة الفيديو

الديموقراطيون يبدأون تحقيقا لإقالة ترامب

واشنطن ـ وكالات: نظم الديموقراطيون في الكونغرس أول جلسة استماع في إطار تحقيق يهدف إلى تحديد ما إذا كان من المناسب بدء إجراءات لإقالة الرئيس دونالد ترامب.

وخلال الجلسة التي سادها التوتر امس الاول، دافع كوري لويندوسكي المدير السابق لحملة ترامب بشدة عن الرئيس.

وتولى لويندوسكي لمدة عام ونصف العام إدارة حملة ترامب للانتخابات الرئاسية في 2016. ودان لويندوسكي خلال الجلسة «حملة المضايقات التي تستهدف الرئيس منذ يوم فوزه»، ورفض مرات عدة الرد على أسئلة، مؤكدا أن البيت الأبيض «طلب منه عدم كشف مضمون» محادثاته مع ترامب.

وكانت اللجنة القضائية النافذة في مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديموقراطيون أعلنت رسميا فتح تحقيق يهدف إلى تحديد ما إذا كان من المناسب بدء إجراءات إقالة ضد الرئيس. وهذه الخطوة ما زالت في بداياتها وبعيدة جدا عن إقالة ترامب لكنها تسمح للبرلمانيين بأن يطلبوا من البيت الأبيض مزيدا من الوثائق وجلسات الاستماع. ويدرس البرلمانيون خصوصا النتائج التي توصل إليها المدعي الخاص روبرت مولر بشأن الشبهات في قيام ترامب بعرقلة عمل القضاء وكذلك «في فساد واستغلال الثقة»، حسبما أوضح الرئيس الديموقراطي لهذه اللجنة. وفي هذا الصدد، رأى لويندوسكي أن التحقيق الواسع الذي أجراه مولر قام به «العديد من الأشخاص الذين يكرهون ترامب وهدفهم كان إطاحة رئيس منتخب بطريقة شرعية». وأضاف أمام اللجنة البرلمانية أن الترويج لتلك القصة الكاذبة لدى الأميركيين مستمر بنية تقويض شرعية نتائج (انتخابات) 2016. وعبر ترامب عن شكره للويندوسكي بعد هذه الجلسة. وكتب في تغريدة «شكرا كوري».